

## اندماج مصرفي يعزز القطاع المالي العماني

وسيعمل كلا الطرفين خلال الفترة القادمة على استكمال الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في القانون واللوائح المعمول بها للإعلان رسمياً عن موعد دخول الاندماج حيز التنفيذ بعد اكتمال الاعتماد والموافقات من الجهات التنظيمية.

ويتوقع أن ينعكس الاندماج إيجاباً على زبائن بنك العز الحاليين الذين سيصبحون زبائن لبنك أكبر وأكثر قوة وقادر على تلبية احتياجاتهم من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بكفاءة وجودة ترقى للمعايير العالمية.

ويؤكد خبراء أن صفقة الاندماج فرضتها عدة عوامل تتمثل بالأساس في ارتفاع تكاليف الامتثال مع تطبيق معايير محاسبية جديدة وتوسع وتيرة الابتكارات التكنولوجية وتأثير ضريبة القيمة المضافة، والحاجة إلى أطر حوكمة الشركات الأقوى.

ويعد بنك عمان العربي من أوائل البنوك التي بدأت انشطتها التشغيلية في السلطنة، كما يحظى بتاريخ طويل من الإنجازات التي يفخر بها الجميع.

ويشغل البنك شبكة واسعة تضم 58 فرعاً ومكتباً تمثيلية تضم 7 فروع تتبع نافذتها للصيرفة الإسلامية ضمن خدمة "اليسر"، والتي تتوزع على محافظة مسقط إلى جانب صلالة ونزوى وفلج القابل وإبراء والبريمي.

كما يملك بنك عمان العربي شبكة واسعة من أجهزة الصرف الآلي تضم 148 جهازاً في كافة أنحاء البلاد.

بصفقة اندماج طال انتظارها بين بنك عُمان العربي وبنك العز الإسلامي بعد أن بدأت خطوطها تتكشف قبل عامين. وأبرم البنكان الثلاثاء في العاصمة مسقط اتفاقية اندماج في خطوة جديدة لإكمال مسيرة التفاوض بين الطرفين لتأسيس كيان مصرفي بذراعين مستقلين أحدهما يعمل في مجال الصيرفة التجارية التقليدية والآخر في مجال الصيرفة الإسلامية.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن اتفاقية الاندماج وقعها كل من رشاد بن محمد الزبير رئيس مجلس إدارة بنك عُمان العربي فيما وقعها من جانب بنك العز الإسلامي صالح بن ناصر العمري رئيس مجلس إدارة البنك.

وكان البنكان قد حصلوا على موافقة البنك المركزي العماني في أبريل الماضي، من أجل إتمام الصفقة، التي يقول محللون إنها ستخلق كياناً تقدر قيمة أصوله بنحو سبعة مليارات دولار. وتتضمن الاتفاقية على عدة خطوات لإتمام عملية الاندماج، حيث وافق بنك عُمان العربي على تقديم عرض شراء للمساهمين في بنك العز الإسلامي للاستحواذ على كامل أسهم رأس المال المصدر للبنك.

وبهذه العملية يستمر بنك العز الإسلامي في ممارسة أعماله وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وسيتم تحويله إلى شركة مساهمة مقفلة مملوكة بالكامل من قبل بنك عُمان العربي.

وبعد اكتمال هذه الخطوة، سيتم تحويل أصول والتزامات نافذة اليسر للصيرفة الإسلامية التابعة حالياً لبنك عُمان العربي إلى بنك العز الإسلامي، عقب ذلك سيقيم بنك عُمان العربي بالتحويل إلى شركة مساهمة عامة.



بوابة لتمويل المستقبل

## الكويت تنهي مشروعاً صديقاً للبيئة لإنتاج الغاز

وتلبي هذه المنتجات الطلب المحلي والدولي للوقود النظيف، كما يساعد المشروع على توفير فرص وظيفية للشباب الكويتي المؤهل إلى جانب أنه يساهم بشكل فعال في دعم الاقتصاد المحلي، وبالتالي تعزيز مكانة الكويت العالمية في صناعة الغاز.

واتسعت طموحات الكويت بعد نجاحها أواخر الشهر الماضي في تسويق باكورة إنتاجها من الوقود البيئي في الأسواق الدولية بعد عشرات أعوام من الغياب، إذ وافقت شركة النفط الكويتية على إنتاج الغاز الحيوي في صناعة التكرير، في تحرك يقول المسؤولون إنه منسجم مع المعايير العالمية للمحافظة على البيئة.

وأعلنت شركة البترول تصدير مضافة ميناء الأحمدية التابعة للشركة أول شحنة من الوقود البيئي عالي الجودة يبلغ حجمها 15 طناً، إلى الأسواق العالمية، متحدياً أزمة الوباء التي أثلت بظلال قائمة على صناعة الطاقة العالمية.

ويتضمن مشروع الوقود البيئي إنشاء 39 وحدة جديدة وتحديث سبع وحدات وإغلاق سبع أخرى، مع التركيز على إنتاج المنتجات عالية القيمة مثل الديزل والكبريتين للتصدير.

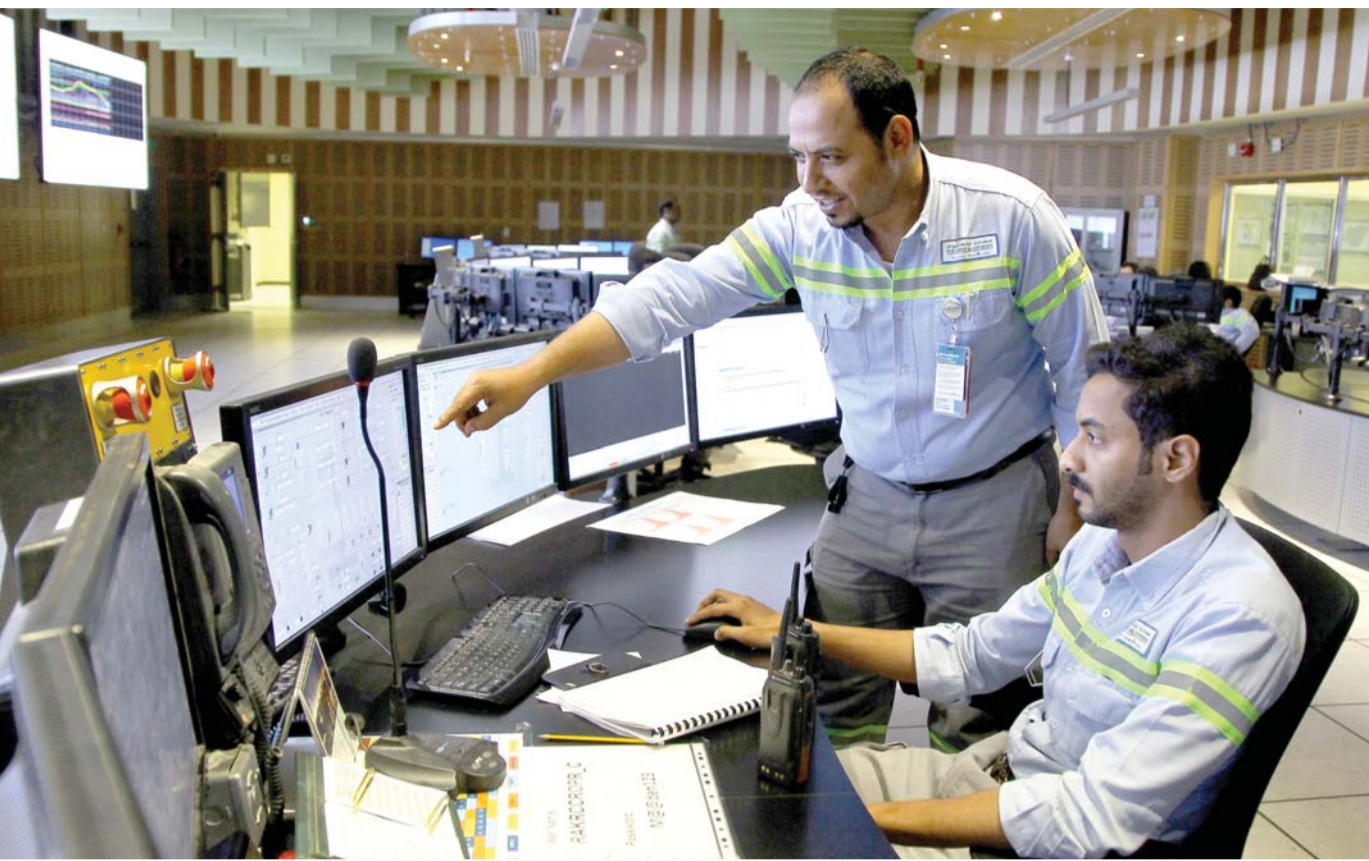
وأوضحت شركة البترول تصدير مضافة ميناء الأحمدية التابعة للشركة أول شحنة من الوقود البيئي عالي الجودة يبلغ حجمها 15 طناً، إلى الأسواق العالمية، متحدياً أزمة الوباء التي أثلت بظلال قائمة على صناعة الطاقة العالمية.

وأوضح العمري وهو الناطق باسم البترول الوطنية أن المشروع سيساهم في خفض الانبعاثات الغازية الضارة بالبيئة إلى أقل من واحد في المئة.

كما أنه سيخفض نسبة انبعاث غازات أكاسيد الكبريت إلى الحد المسموح به وفقاً لمعايير الهيئة العامة للبيئة وتحويل كبريتيد الهيدروجين إلى مادة الكبريت وإرسالها إلى مرافق المناولة لغرض التصدير.

وأوضح العمري وهو الناطق باسم البترول الوطنية أن المشروع سيساهم في خفض الانبعاثات الغازية الضارة بالبيئة إلى أقل من واحد في المئة. كما أنه سيخفض نسبة انبعاث غازات أكاسيد الكبريت إلى الحد المسموح به وفقاً لمعايير الهيئة العامة للبيئة وتحويل كبريتيد الهيدروجين إلى مادة الكبريت وإرسالها إلى مرافق المناولة لغرض التصدير.

مؤسسة البترول الكويتية.



إعادة توجيه البوصلة

# دفعة سعودية جديدة لدعم المشاريع الصناعية في القطاع الخاص

مبادرات بقيمة 986.4 مليون دولار لتتجاوز الشركات أزمة كورونا

ونسبت وكالة رويترز كبيرة الاقتصاديين في بنك أوفزلي التجاري مونيكا مالك، قولها في ذلك الوقت، إن "الانتشحة غير النفطية واصلت النمو بدعم من زيادة النشاط الاستثماري".

**حزمة الدعم تشمل إرجاء السداد وإعادة هيكلة أقساط قروض الشركات وتأمين خطوط ائتمان ثلاثة أشهر**

وأضافت "بنينغي أن يستفيد النمو الحقيقي للقطاع المحلي الإجمالي في السعودية من نشاط غير نفطي أقوى مع تحقيق برنامج الاستثمار زخماً".

وأشارت إلى أنه يجب أن يصبح التباطؤ الناتج عن قطاع النفط معتدلاً في العام الجاري بعد خفض حاد في الإنتاج في العام الماضي.

الأربع الأخيرة، إضافة إلى الإجراءات النقدية، ما جعل أرباحها تنخفض بقرابة مليون وافر. ويرجع خبراء وتقارير دولية انحسار نمو الاقتصاد السعودي لهذا العام بعد أن سجل تراجعاً بنحو 0.3 في المئة خلال العام الماضي، وهو ما جاء دون التوقعات، بسبب تقلص حاد في نمو القطاع النفطي، في حين تسارع القطاع غير النفطي.

ونما القطاع غير النفطي بحوالي 3.3 في المئة بالأسعار الحقيقية العام الماضي، وفقاً للأرقام الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، وهو أعلى معدل منذ العام 2014.

وجاء نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من مستوى 0.9 في المئة الذي توقعته السعودية رسمياً، بينما انكمش القطاع النفطي بنحو 3.6 في المئة. وتكررت الهيئة في بيان حينها أن التوسع في القطاع غير النفطي كان مدفوعاً بالأساس بالنمو في القطاع الخاص الذي بلغ 3.8 في المئة.

وأضاف "المبادرات الحكومية والبرامج التابعة لرؤية 2030 الهادفة لرفع تنافسية البلاد، إضافة إلى ارتفاع مستوى الشفافية بين القطاعين الحكومي والخاص، وفتح قنوات للتواصل بينهم، كانت كفيلاً بالتقدم في المؤشر".

ويعد التقرير من أكثر المؤشرات شمولية في تنافسية الدول، إذ يقارن بين 63 دولة على أساس أربعة محاور رئيسية هي، الأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال والبنية التحتية.

وتلقت وكالة الأنباء الرسمية عن المركز قوله في التقرير إن "السعودية تعد الدولة الوحيدة التي أحرزت تقدماً استثنائياً على مستوى الشرق الأوسط والخليج العربي".

التقط قطاع الصناعة السعودي بعد أن أعلنت الحكومة من خلال ذراعها صندوق التنمية الصناعية حزمة مبادرات بقيمة تصل إلى مليار دولار من أجل مواجهة تداعيات أزمة كورونا، باعتباره محركاً مهماً لمستقبل الاقتصاد، بعيداً عن عائدات الطاقة المتراجعة.

إعلان الحكومة تحويل 40 مليار دولار إلى صندوق الاستثمارات. ويتوقع محللون أن يتم استفاد الاحتياطات التي هيبت لتصبح نحو 450 مليار دولار في شهر أبريل الماضي، في تراجع قدره 50 مليار دولار عن العام الماضي، لتمويل العجز المتزايد في الميزانية.

وتعول الدولة الخليجية، أكبر منتج للنفط في العالم، على مشروع "السعودة" لرفع معدلات مشاركة المواطنين من الجنسين في القطاع الخاص، وتقليص نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها.

وتؤكد المؤشرات اتساع تأثيرات برنامج التحول الاقتصادي على واقع العمالة الأجنبية بعد فرض ضرائب تصاعدية على تشغيلها خلال السنوات

الرياض - تتقدم في مؤشرات التنافسية العالمية

التي سببها الوباء، لدليل على عمق الإصلاحات التي تسير بها الحكومة في بيئة الأعمال. وقال القصبي، الذي يرأس أيضاً مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية ومدى التطور الاقتصادي. وأظهر تقرير مركز التنافسية العالمي لعام 2020، والذي يتابع النشاط الاقتصادي في أنحاء العالم أن السعودية تقدمت بمركزين قياساً بالعام الماضي، رغم الظروف الاقتصادية الناتجة عن آثار وباء كورونا لتصبح في المرتبة 24 على المؤشر الذي يتضمن أربعة محاور رئيسية.

ويعد التقرير من أكثر المؤشرات شمولية في تنافسية الدول، إذ يقارن بين 63 دولة على أساس أربعة محاور رئيسية هي، الأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال والبنية التحتية. وتلقت وكالة الأنباء الرسمية عن المركز قوله في التقرير إن "السعودية تعد الدولة الوحيدة التي أحرزت تقدماً استثنائياً على مستوى الشرق الأوسط والخليج العربي".

## الرياض تتقدم في مؤشرات التنافسية العالمية

المرتبة الثامنة من بين دول مجموعة العشرين، متفوقة بذلك على دول ذات اقتصادات متقدمة في العالم مثل روسيا وفرنسا واليابان وإيطاليا والهند والأرجنتين وإندونيسيا والمكسيك والبرازيل وتركيا. وأظهر التقرير أن ترتيب السعودية قد تحسن في ثلاثة محاور رئيسية هي محور الأداء الاقتصادي وتقدمت فيه من المرتبة 30 إلى المرتبة 20، ومحور كفاءة الأعمال وتقدمت فيه من المرتبة 25 إلى المرتبة 19، ومحور البنية التحتية الذي تقدمت فيه من المرتبة 38 إلى المرتبة 36.

ويهدف التقرير إلى تحليل قدرة الدول على إيجاد بيئة داعمة ومحفزة للتنافسية، والمحافظة عليها وتطويرها.

ويقوم المركز الوطني للتنافسية في السعودية بتطوير الإصلاحات، التي لها أثر على البيئة التنافسية من خلال رصد وتحليل أداء البلد الخليجي في التقارير العالمية والعمل على الارتقاء بترتيبها.

ومن أهم تلك المؤشرات تقرير ممارسات الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي، وتقارير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى تقرير مركز التنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

وماجد القصبي هذه الخطوة نتاج عمل 50 جهة خاصة مع المسؤولين مع القطاع الخاص

وأشار إلى أن هذه الخطوة هي نتاج عمل تراكمي لأكثر من 50 جهة حكومية بالشراكة مع المسؤولين في القطاع الخاص، "أمنوا بأهمية الإصلاحات التي طبقت خلال الفترة الماضية ومدى فاعليتها".

وحسب مؤشرات التقرير، تم تصنيف أكبر اقتصاد خليجي في

الرياض - تتقدم في مؤشرات التنافسية العالمية